باهظه.. و بدائل مطروحة

الفقراء وحدهم سيدفعون الثمن

استطلاع/ أحمد الطيار

أثارت الشائعات التي نشرتها وسائل الإعلام عن نية الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية الجدل في أوساط الشارع اليمني عن مدى صوابية هذا التوجه في ظل الظروف الاقتصادية التي يعيشها المواطن اليمني فيما وصفوها بأنها خطوة تتسم بالتهور.

مواطنون يصابون بالذهول من انعكاسات مستقبلية على الفقراء

آخر مطاف

يرى الخبير الاقتصادي أحمد سعيد الدهي أن المشتقات النفطية هي آخر سلطة تقايض بها الحكومة المجتمع اليمني وتشعره أنها لاتزال حكومته وتسهر عليه فهي المتصرف وهي البائع والمحتكر لهذه المواد، وبالتالي استشعارها أنها تمارس هذا الحق هو آخر مسئولية بيدها تجاه الشعب، فحين ترفع الدعم عن المشتقات النفطية ماالذي يمكن للحكومة أن تقوله للفقير في سهل تهامة أو مزارع في شبوة وحضرموت وسهول أبين والبيضاء وذمار وعمران.

ويضيف: الدعم الحكومي للمشتقات النفطية هو القاسم المشترك الذي لايزال يجعل الناس من شرق اليمن لغربها يشترون الديزل والبنزين بسعر موحد هو الوحيد الذي لايزال ملكاً للدولة.

سوء الإدارة

يرى الخبير الاقتصادي المتخصص بالحسابات القومية حمدي الشرجبي أن على الحكومة مكافحة بؤر الفساد التي تكلفها مليارات الريالات سنوياً ويقول: رفع الدعم عن المشتقات النفطية هل هو الحل لمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها البلاد؟ أعتقد أن هذا القرار في حال تم إتخاذه ستكون نتائجه محدودة جداً على ميزانية الدولة، بل إن آثاره السلبية ستطال شريحة واسعة من السكان الذين يعيش أكثر من ??? منهم تحت خط الفقر وبأقل من دولارين يومياً، وكان الأولى القضاء على الفساد الذي مازال يفتك بكل إمكانيات ومقدرات البلد، والتوجه الحقيقي نحو استغلال الموارد المتاحة لزيادة الإيرادات وتخفيض الإنفاق الحكومي المتزايد، وكل ماتعمله الحكومات المتعاقبة هو تحميل المواطن تبعات سوء التخطيط والإدارة للبلد.

المواطن اليمني المسكين من ولادته وحتى وفاته وهو يصرف على الدولة ويتحمل فسادها ويعيش حياته يدفع فواتير سوء الإدارة والتخطيط.

مقارنة

عند مقارنة أسعار لتر الديزل والبنزين في اليمن مع بعض الدول النامية في أفريقيا وآسيا نجد أن هناك فرقاً كبيراً يصل إلى 50% ومع ذلك هناك خصائص يتسم بها اليمن من حيث امتلاكه للسيارات والمركبات وطرق الاستفادة منها، فاليمن تصنف وفقاً لحركة المرور والازدحام في العالم، إنها من الدول غير المزدحمة فملكية السيارات فيها لاتتجاوز 35 سيارة لكل 1000 من السكان مقارنة بـ42 سيارة في قطاع غزة.

أما في فنزويلا فهناك 147 سيارة لكل ألف شخص وفي المملكة المتحدة 519 وفي الإمارات 313 وفي زيمبابوي 114 سيارة.

أما سيارات الركوب فلكل ألف شخص يمني 16 سيارة وفي الضفة الغربية وقطاع غزة 35 سيارة وفي فنزويلا 107 سيارات وفي الولايات المتحدة 423 والمملكة المتحدة 453 سيارة.

وفي مجال كثافة الطرق بالكيلو لكل مائة كيلو متر مربع من مساحة الأرض في اليمن نجد أنها تحتوي 14 سيارة فقط، فيما متوسط استهلاك الطاقة بقطاع الطرق لكل فرد ما يعادل من الديزل 11 لتراً ومن البنزين 73 لتراً.

الأسعار

سجل سعر لتر الديزل في اليمن عام 2012م بما يعادل 47 سنتاً أي ما يعادل 100 ريال وما يزال إلى اليوم أيضاً، أما البنزين فهو بـ 58 سنتاً وبالمقارنة بعدد من دول العالم نجد أنه في أوغندا بـ1.42 دولار والديزل بـ1.35 دولاراً، وفي الإمارات العربية المتحدة البنزين بـ47 سنتاً والديزل 67 سنتاً، وفي المملكة المتحدة البنزين بـ2.17 دولار والديزل بـ2.27 دولار، وفي الولايات المتحدة بدولار واحد، وفي أوزبكستان البنزين بدولار والديزل بـ87 سنتاً، وفي فيتنام البنزين بـ1.15 دولار والديزل بـ1.6 دولار، وفي زمبيا الديزل بـ1.48 دولار والبنزين بـ1.48 دولار، أما على مستوى العالم فالمتوسط لسعر البنزين أنه 1.41 دولار والديزل 1.27 دولار.

دعا للتصدي لاحتياجات الفقراء

من جانبه مدير البنك الدولي في اليمن الدكتور وائل زقوت نصح الحكومة اليمنية قبل أن ترفع الدعم عن الديزل أن تتصدى لاحتياجات الفقراء والمحتاجين، فهم من سيتأثرون بإلغاء الدعم.

وأضاف في مدونة خاصة باليمن: تحتاج الحكومة أيضاً إلى أن تفسر للمواطنين الغاية من رفع الدعم، وأن الأموال التي سيتم توفيرها ستحول إلى من يستحقها بدلاً من أن يستفيد منها حفنة قليلة جداً من اليمنيين.

وقال زقوت: إن الحكومة تستطيع إعادة تخصيص الأموال التي تدعم بها الديزل في اليمن لإعداد برنامج لتمهيد الطرق وتوفير مياه الشرب والمدارس والعيادات الصحية للقرى.

فالحكومة اليمنية تنفق حوالي مليارَي دولار سنوياً على دعم الديزل. وفي حين أن هذا يفيد الفقراء، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي ومراكز بحثية محلية تجمع أنه في الواقع قلة من الناس هم من يستفيدون من هذا الدعم.

ولفت إلى أنه إذا أعادت الحكومة اليمنية تخصيص الأموال التي تنفق على دعم الديزل فإنها ستوفر نحو 10 مليارات دولار خلال خمس سنوات.

هذه الأموال الضخمة ستمكن الحكومة من تمهيد طرق للقرى، وتوفير مياه الشرب لها والمدارس والعيادات الصحية، بالإضافة إلى بناء محطات كهرباء لخدمة البلد بأسره، ومضاعفة المساعدات المقدمة إلى نحو 1.5 مليون أسرة فقيرة والتي يوفرها صندوق الرعاية الاجتماعية، وتمويل باقي نظام الطرق السريعة الوطني. وربما يتوفر للحكومة بعض المال أيضاً تخصصه للمدن الرئيسية لتمهيد طرقها وتحسين شبكة المياه وبناء مدارس ومستشفيات جيدة، ويمكن أن توظف هذه المشاريع آلاف المواطنين، إن لم نقل الملايين، الذين سيساعدون أسرهم، وربما يبدأ البعض منهم مشاريع تجارية تقوم بتوظيف أناس آخرين حسب تصوره.

وزير الصناعة والتجارة:

لاقرار برفع الدعم عن المشتقات النفطية

"لا قرار حكومي بعد برفع الدعم عن المشتقات النفطية" بهذه الكلمات طمأن وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب المواطن اليمني بعدم وجود سعرية تلوح في الأفق كما يروج له في بعض وسائل الإعلام.

وأكد بن طالب أنه تم تشكيل لجنة لبحث عدة قضايا وليس فقط موضوع الدعم والموازنة العامة وأحد الحلول المطروحة من قبل وزارة المالية تخفيف العبء الناتج عن دعم المشتقات النفطية وهي إحدى البدائل المطروحة من قبل وزارة المالية وليست كل البدائل، وهذا هو رأي وزارة واحدة وهناك وزارات عديدة معنية في الأمر.

مشيراً إلى أن هناك بدائل مطروحة يمكن الأخذ بها وهي البحث عن مصادر بديلة للطاقة وإزالة الموظفين الوهميين في السلكين العسكري والمدني وإصلاح قطاع الكهرباء.. مزيد من التفاصيل.

لقاء/عبدالله الخولاني

* حديث وزير المالية أمام البرلمان الأسبوع الماضي عن ضرورة رفع الدعم عن المشتقات النفطية للحد من تفاقم عجز الموازنة العامة اعتبره البعض إعلاناً حكومياً عن جرعة سعرية قادمة ..هل حسمت الحكومة وأنت عضو فيها هذه القضية أم لازالت مجرد اجتهادات؟

- أنا وزير في الحكومة وإلى الآن الحكومة لم تناقش هذا الأمر والبدائل المتاحة وإنما شكلت لجنة لبحث أمور عديدة وليس فقط موضوع الدعم والموازنة العامة وأحد الحلول المطروحة من قبل وزارة المالية أننا نخفف من العبء الذي يأتي من دعم المشتقات النفطية وهي إحدى البدائل المطروحة من قبل وزارة المالية وليست كل البدائل وهذا هو رأي وزارة واحدة وهناك وزارات عديدة معنية في الأمر مثل وزارات التجارة والصناعة والزراعة والتخطيط والبنك المركزي ولها رأي وفي الأخير القرار هو سياسي في الدرجة الأولى وما نشر في وسائل الإعلام هو رأي وزارة المالية عندما ذهب ليوضح للبرلمان قضية الموارد وهي قضية أساسية لا ينبغي أن نهملها ومادام أن هناك نقصاً في الموارد لابد أن نرى شيئين، أولاً الإهدار في الإنفاق، والنقطة الثانية إمكانية زيادة الموارد المتاحة ونحن أمور اقتصادية بدرجة أساسية ونحن لازلنا نفكر فيما هو متاح وما نعلمه وليس فيما لا نعلمه وأنا عضو في هذه اللجنة وأن شاء الله ستجتمع اللجنة وستتخذ القرارات المناسبة التي يجب أن تخفف على الناس ولا تزيد الأعباء عليهم .

بدائل

* أنت تحدثت عن بدائل أخرى متاحة أمام الحكومة غير رفع الدعم وزيادة معاناة المواطن..ما هي هذه البدائل؟

- سأذكر إحدى البدائل مثلاً هناك كميات كبيرة من الديزل المدعوم يصرف في مجال ضخ المياه للزراعة والقطاع الزراعي يعمل فيه 60-70% من سكان اليمن ولو قلت هل هناك بديل عن الديزل سأقول نعم وهي الطاقة الشمسية التي ستوفر مبالغ كبيرة من الدعم فقط ما يقارب مليار دولار سنوياً في هذه الجزئية فقط فما بالك عن الدعم بشكل عام والذي يصل إلى 3مليارات دولار فإذا استطعنا أن نخفف العبء على المزارع وأن نوفر له طاقة شمسية بدلاً عن الديزل, ثانياً هناك دعم كبير يذهب إلى الكهرباء وإصلاح هذا القطاع سيخفف العبء، والنقطة الثالثة كم من موارد الموازنة تهدر مرتبات لأسماء وهمية غير عاملين وهذا معترف به من قبل الجميع بمافيهم رئيس الجمهورية بأن هناك نسبة ضخمة جداً فوق 50% تذهب لهم المرتبات وهم لا يشتغلون وخاصة في قطاع القوات المسلحة والأمن، وأيضاً القطاعات الأخرى وهذا الازدواج الوظيفي أو الأشخاص الوهميين لازالت مطروحة وهل نستطيع معالجة هذه المسائل بقوة وبشفافية وبإرادة قوية أم لازلنا أضعف من أن نقوم بذلك بدلاً من أن نتجه إلى السهل أو الحلقة الأضعف الذي هو المواطن .

وأنا شخصياً قلبي مع المواطن الذي يجتهد القطاعات التي يعمل فيها كثير من الناس مثل قطاع الزراعة الذي يجب أن نسأل هل وفرنا لهم البدائل؟! طبعاً لا،

لم اسمع بضغوطات للمانحين.. والحكومة لم تقدم البدائل المدروسة

نحن معنيون بقرارات تخفف العبء على المواطن

وهذه الزراعة باستثناء القات مثل الفواكه والخضار ستتأثر كثيراً لأنها الآن متأثرة بالسعر الحالي للديزل ونحن نعرف أن ضخ المياه بالديزل مسألة مكلفة مالياً مع وتحتاج إلى إعادة النظر بالبدائل .

مبادرة

* لماذا لا تقوم وزارة الصناعة والتجارة بطرح مبادرة الطاقة البديلة بالتعاون مع وزارة الزراعة لتخفيف العبء على المزارع اليمني؟

- وزارة الصناعة والتجارة تقود مشروعاً لإدخال الطاقة الشمسية إلى قطاعاه كثيرة في اليمن وأهمها قطاعان نفكر فيهما هما قطاع الزراعة والمياه، ونحن قد قطعنا شوطاً لابأس به لإدخال هذا المشروع عبر مراحل لأن الفكرة الأساسية فيه هو نقل تكنولوجيا الطاقة الشمسية إلى اليمن وأن يوفر التمويل الميسر لمن أراد أن يستخدمها، والموازنة العامة ستستفيد أيضاً عندما يستخدم المزارع هذه الطاقة الرخيصة بدلاً من الطاقة التقليدية المدعومة والمكلفة اقتصادياً والذي ينفق عليها من 10-8آلاف دولار في السنة، وهذا سينتهي، وأيضاً نفس الشيء بالنسبة للدولة التي تنفق نفس المبلغ للمزارع الواحد أو أكثر بقليل من خلال دعم مادة الديزل، فهذا معناه أن المردود الاقتصادي كبير وحسبتنا بأن المردود المالي الكلي نتيجة لإلغاء الديزل من الزراعة بحدود 60-70% مما ينفق الآن وهو مردود عال، ناهيك عن المردود البيئي وتوفير فرص العمل وغيرها من الإيجابيات التي لا يتسع المجال لذكرها الآن.

أعباء

* في حال لو أصرت الحكومة على رفع الدعم ..هل سيستطيع المواطن تحمل تبعات هذا القرار في ظل الظروف الراهنة؟

- المسألة نسبية وهناك قطاعات وبالنسبة للمواطن هناك مواطن لا يهمه مثل هذا القرار ولن يتأثر وهم قلة والسواد الأعظم من الناس هم تحت خط الفقر وسيكون التأثير السعري عليهم كبيرا وهؤلاء لا يستطيعون تحمل أعباء اليوم فكيف إذا زدنا من هذه الأعباء وهذه مسألة اقتصادية بدرجة أساسية فالحكومة ليس لديها موارد مالية بلاحدود، بل لها موارد محدودة، وكيف تصل هذه الموارد لخدمة المواطن، وهذا يجب أن يكون تحت سياسة معلومة، وأيضاً المواطن لابد أن يكون أداة منتجة في الاقتصاد الوطني.

غير صحيح

* هناك من يطرح أن هناك اشتراطات من المانحين على الحكومة بضرورة رفع الدعم عن المشتقات النفطية إذا أرادت الحصول على المساعدات ..ما صحة ذلك؟

- لم أسمع بذلك ولكن ما سمعته هو طرح المانحين عن مدى حكمة استمرار اليمن في نهج هذا الطريق، وللأسف الحكومة لم تقدم البدائل المدروسة للمانحين وأنا ذكرت إحدى البدائل التي نطمح من المانحين دعمها وهذا سيسهل فيما بعد أن نخفف من أي عبءٍ عند إزالة الدعم .

النفط يتراجع

* تحدثت عن تشكيل لجنة للبحث عن بدائل ؟

- هذه اللجنة شكلها مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي الاثنين الماضي ستجتمع برئاسة وزير المالية لبحث الاختلالات في الأمن والسياسات العامة المالية والاختلال في المورد الحالي الذي نتحدث عنه وهو النفط، فما خططت له الحكومة للعام الحالي لن نصل إليه، فمثلاً ما خطط له أن نصدر 51مليون برميل نفط، لكن المؤشرات تقول إننا لن نتجاوز 36-35مليون برميل وذلك نقص كبير حوالي 15مليون برميل وهذا يعني نقص في الموارد وهذا يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة وهذا يمثل مليار ونصف المليار دولار وهذا مبلغ كبير وبالتالي سيؤدي إلى أن تشح موارد الدولة وهذا سيؤدي إلى تقليص الكثير من القطاعات خاصة التي تعتمد على موارد الدولة .

لا علاقة

* نفهم من كلامك أن الحكومة اختارت طريق رفع الدعم بدلاً من ضبط المخربين؟

- لا علاقة بين هذا وذاك فتراجع الإنتاج لا يرتبط بسبب التخريب وإنما له سبب آخر وهو نضوب موارد نفطية.

لم يتخذ قرار

* هل نستطيع عبر وزير الصناعة والتجارة طمأنة الشارع اليمني بأن قرار رفع الدعم لازال بعيداً؟

- أنا لم أقل ذلك وإنما لم يتخذ القرار بعد ولا توجد نية لدى الحكومة حالياً السير في هذا الاتجاه ولم تناقش هذه القضية وعندما تناقش ستطرح البدائل الأخرى، وفي رأيي هناك بدائل متاحة قبل السير في هذا الاتجاه .

ـــع الدعم

انعكاس

وأكد الدكتور الصنوي أن الظروف الأمنية والسياسية، تعكس نفسها مباشرة على الجانب الاقتصادي، حيث لا يوجد تشغيل للإنتاجية في البلد والتي هي موقفة منذ فترة، والخطورة أيضاً في ضعف الاستثمار.. خلال الثلاث السنوات الأخيرة يعملون على الباب الأول والثاني، بينما الأبواب التي تقوم بعمليات التشغيل في قطاع الإنتاج ويسمى التشغيل الكامل، هذا معدوم تماماً، والتشغيل يمثل خلق فرص عمل للناس والخريجين، هذه الفرص غير متوفرة..ومخرجات الجانب التعليمي أو العائدين من السعودية زاد من الطين بلة وأوجد فجوة بين التشغيل وفرص العمل..كانت البطالة 35% مع توقف إنتاج البلد بشكل عام بالذات في مجال الاستثمار زادت هذه النسبة، والكثير يعرف أن العامل الوحيد الذي يساعد على انطلاق أي اقتصاد داخل أي بلد هو الاستثمار، وليس الاستثماران الخاص والمحلي، وإنما الاستثمار الخارجي الذي سيوفر مئات الآلاف من فرص العمل، وهذه الفرص غائبة منذ ثلاث أو أربع سنوات، والحمد لله أن البلد لم يصل إلى الدولة الفاشلة، نظراً لهذه الظروف، ربما المساعدات أو الدعم من قبل الأشقاء والأصدقاء ساعد في استمرار استقرار الوضع واستطاعت الدولة دفع الرواتب.

الشيء الآخر توقف إنتاج النفط لعدة أسابيع وأشهر، وإيرادات الدولة خصوصاً الإيرادات الجارية من النفط وليس من المساعدات الدولية.. هذا طبعاً سبب عجزاً مالياً في موازنة الدولة.. ما جعل الدولة أمام خيارين إما الفشل أو رفع الدعم عن المشتقات النفطية، وهو الأسهل بالنسبة لهم، لكن عواقبه ستكون خطيرة.

ليست سهلة

وأوضح الخبير الصنوي أن الحلول ليست سهلة ولكن الأهم كيف نحقق استقراراً أمنياً وسياسياً، وهذا ليس بالسهل كما يعرف الكثير.. يحتاج إلى جهود وإرادة سياسية قوية من جميع الأطراف.. إذا تحقق الاستقرار الأمني والسياسي سيتحسن الاقتصاد اليمني وسيعيد الثقة للمستثمرين الأجانب، وسيعود التشغيل في جميع القطاعات الخدمية والتجارية، وسيحقق وفرة عالية في فرص العمل، وهي الأساس في تشغيل الاقتصاد في البلد هو إيجاد فرص عمل للمواطنين، ومن خلال تحقيق فرص العمل تتحسن عمليات البيع والشراء، وسيكون هناك دخل للدولة، جزء منه للإدخار، وجزء يذهب في جانب الإنفاق، العملية كلها عبارة عن استهلاك عرض وطلب.. فعندما أطلب السلع من خلال إمكانياتي وقدراتي للشراء سيجعل المنتجين يعرضون أكثر وأكثر، وبالتالي يتم التشغيل داخل البلد.. باختصار شديد إذا استقر الجانبان الأمني والاقتصادي سيتوقف الرعب الإرهابي الحاصل سواء في إطار تدفق النفط والغاز والكهرباء.. وكل هذه تشكل عبئا على نفقات تتحملها الحكومة وتعوضها من ميزانية الدولة وستسبب الكوارث وستظل المشكلة الاقتصادية عالقة إذا لم نحقق الاستقرار الأمني والاقتصادي ونعيد الثقة سواء للدول المجاورة أو للمستثمرين الأجانب.. لأن اليمن مازال بكرا.. ولديه موارد كبيرة وكثيرة، وينقصنا فقط الإدارة، وهناك سواحل واسعة تزيد على 2500 متر، هناك قطاع الأسماك وعوائد السياحة، أشياء كثيرة ستحقق الاستقرار الاقتصادي..لكني أتمنى أيضاً بعد توزيع الأقاليم أن يكون هناك تنافس، والأقاليم بحاجة إلى اقتصاد قوي ودولة مركزية.